أثر المتطلبات الفنية والصحية الأوربية على نفاذ الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الإتحاد الأوربي

مرفت محمد عبد الوهاب*

المستخلص:

قامت الدول المتقدمة إلى اللجوء إلى إبتكار مجموعة من القيود والإجراءات والمتطلبات الفنية والصحية على وارداتها من السلع الغذائية ، بهدف الحصول على سلع ومنتجات عالية الجودة وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة من الأمراض التى قد تكون مصاحبة للسلع والمنتجات المستوردة من الخارج. وتستند القيود والمتطلبات والإجراءات المطلوبة إلى تفعيل إتفاقيتي القيود الفنية أمام التجارة (TBT) والتدابير الصحية والصحة النباتية (SPS).

وعلى الرغم من أهمية هذه القيود والمتطلبات إلا إنها أصبحت تمثل مصدر قلق متزايد للمصدرين من الدول النامية ومن بينهم مصر، من خلال الطلب المتزايد للدول المتقدمة على ادخال اجراءات ومتطلبات تلتزم الدول النامية بإدخالها ليس فقط على السلع والمنتجات النهائية، بل تمتد هذه المتطلبات إلى مراحل الإنتاج وظروف العمل دون مراعاة مدى قدرة هذه الدول على تطبيقها.ولقد سعى هذا البحث الى معرفة أثر المتطلبات الفنية والصحية وغيرهما من المتطلبات الاوربية على حجم الصادرات المصرية الغذائيةإلى دول الاتحاد الاوربى. ولقد أظهر البحث إنخفاض متوسط معدل النمو السنوى للصادرات الغذائية لدول الإتحاد الأوربى والذى يبلغ 8.8% خلال الفترة (1995– 2017) بالمقارنه بكل من متوسط معدل النمو السنوى للصادرات الغذائية المصرية والذى يساوى 14.9%، ومتوسط معدل النمو السنوى للصادرات الغذائية لباقى دول العالم والذى يقدر بـ17.3%[1]. كما تبين أن المتطلبات الفنية والصحية التي تفرضها دول الإتحاد الأوربي على وارداتها من السلع والمنتجات الغذائية يعد معوقًا لدخول الصادرات الغذائية المصرية إلى أسواقها ، فكثرة هذه المتطلبات والتشدد فيها أدى إلى عدم

* مدرس بقسم الاقتصاد ، كلية التجارة - جامعة الأزهر (فرع البنات) ، القاهرة

استطاعت مصر الإلتزام بتطبيقها بشكل كافي ، مما إنعكس في شكل إنخفاض الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الإتحاد الأوربي.

الكلمات المفتاحية:

إتفاقية القيود الفنية أمام التجارة، إتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية ، منظمة التجارة العالمية.

Abstract:

Developed countries resorted to the establishment of a set of restrictions, procedures and technical and health requirements on their imports of food commodities, in order to obtain high quality goods and products, and to protect the health of humans, animals, plants, and the environment from diseases that might accompany goods and products imported from abroad. The restriction, requirements and procedures required for the implementation of the TBT and SPS. Despits the importance

The research showed that the average annual growth rate of food exports to the European Union countries was 8.8% during the period (1995 - 2017) compared to the average annual growth rate of Egyptian food exports which is 14.9% and the average annual growth rate of food exports to the rest of the world. By 17.3%. It was also found that the technical and health requirements imposed by the EU countries on their imports of food commodities and products are impeding the entry of Egyptian food exports to their markets. Egyptian food to EU countries.

Key words :

Technical Barriers to Trade Agreement on (TBT), Agreement of Application of Sanitary and Phyto-Sanitary measures (SPS), the World Trade Organization (WTO).

المقدمة :

لقد إزداد إهتمام الدول والتجمعات الأقليمية خلال الفترة الأخيرة برفع القدرة التنافسية لسلعها ومنتجاتها المعدة للتصدير، خاصة مع التطبيق الدولى لإتفاقيتي العوائق الفنية أمام التجارة (TBT) والتدابير الصحية والصحة النباتية (SPS) وما ترتب عليهما من متطلبات يجب على الدول تنفيذها لنفاذ منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. وتشمل متطلبات حماية أمن وصحة المستهلك، المتطلبات البيئية، المتطلبات الإجتماعية ، ومتطلبات الجودة. وتعد دول الاتحاد

الاوربى من ضمن الدول التى تشترط على الدول المصدرة إليها ضرورة تنفيذ العديد من المتطلبات الفنية والصحية , لقبول نفاذ صادرتها إلى أسواقها . وتواجه مصر تحديات كثيرة عند التصدير الامر الذى أدى إلى إنخفاض الوزن النسبى للصادرات الغذائية المصرية المتجة نحو دول الاتحاد الاوربى إلى إجمالى صادراتها الغذائية من 46% عام 1995 (أى قبل إلزام الإتحاد الاوربى الدول المصدرة إليه بتطبيق إتفاقيتى العوائق الفنية أمام التجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية) إلى 14% عام 2017[2] وبالتالى قد تعد تلك المتطلبات والشروط من قبيل القيود التى تعوق من إمكانية نفاذ صادرات مصر الغذائية إلى أسواق دول الاتحاد الاوربى.

مشكلة البحث :

قد يترتب على تطبيق الكثير من المتطلبات الدولية للصحة والأمان وغيرهم من المتطلبات بعض الأثر على حركة وإتجاهات التجارة الدولية فى السلع والمنتجات خاصة الغذائية، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة العديد من الدول النامية ومن بينها مصر بالوفاء بالعديد من المتطلبات. حيث إنها تطبق ليس فقط على المنتجات ذاتها من حيث الخصائص والمواصفات بل تمتد إلى ظروف الإنتاج وطرقه، والإطار التنظيمى والتشريعى الذى يحكمه فى الدول المنتجة والذى كثيرًا ما يتطلب تغيرات فى طرق الزراعة وأساليب الإنتاج والتصنيع ، وهذه التغيرات يترتب عليها تحمل تكاليف مالية إضافية علاوة على الصعوبة فى الحصول على المعلومات الملائمة وتوفير الخبرات الفنية، وقد يتجاوز مجموع هذه التكاليف قدرة الشركات الفردية لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتى تشكل السمة الغالبة فى المصدرين فى مصر.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فى كونه إسهامًا فى مجال الدراسات الإقتصادية المتعلقة بزيادة القدرة التنافسية للصادرات الغذائية المصرية، وذلك فى ظل التحديات التى تفرضها الأسواق الدولية والمتمثلة فى الإلتزام بتطبيق المتطلبات الصحية والمواصفات الفنية، حيث يساعد البحث فى توفير معلومات عن المتطلبات والمعايير والمواصفات الأوربية المطلوبة لزيادة تنافسية الصادرات الغذائية المصرية.

هدف البحث:

يقوم البحث على عدة أهداف من أهمها :

معرفة أثر المتطلبات الفنية والصحية وغيرهما من المتطلبات الاوربية على حجم الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الاتحاد الاوربى ، كما يهدف إلى إلقاء الضوء عل أهم هذه المتطلبات، والتعرف على الخطوات التى اتخذتها مصر للمواءمة مع هذه المتطلبات، ومدى توافق الصادرات الغذائية المصرية مع المتطلبات الاوربية ، كما يسعى البحث إلى قياس تأثير المتطلبات الفنية والصحية والأوربية على نفاذ الصادرات الغذائية المصرية إلى أسواق الإتحاد الأوربى, والتعرف على التحديات التى تواجه مصر فى تطبيق هذه المتطلبات.

فرضية البحث :

إنه من المتوقع أن توثر المتطلبات الفنية والصحية الأوربية المتشددة تأثيرا سلبيا على حجم الصادرات المصرية الغذائية إلى دول الإتحاد الأوربي.

منهج البحث :

تم إستخدام المنهج الإستنباطى فى البحث والذى إعتمد على :

1- الأسلوب الوصفى التحليلى وذلك من خلال التعرف على أسس إتفاقيتى العوائق الفنية أمام التجارة وتدبير الصحة والصحة النباتية, وعرض الشروط والمتطلبات الفنية والصحية التى تضعها دول الإتحاد الاوربى أمام وارداتها من السلع والمنتجات الغذائية, فضلا عن تحليل البيانات المتعلقة بتطور حجم الصادرات الغذائية المصرية الى دول الاتحاد الاوربى ، وايضا تحليل غيرها من البيانات ذات الصلة بموضوع البحث.

2- أسلوب التحليل الكمى : وذللك لقياس أثر المتطلبات الفنية والصحية الاوربية على حجم الصادرات الغذائية المصرية خلال الفترة (1995 – 2017) بإستخدام نموذج الجاذبية (Gavity Model) للتجارة الخارجية . والذي يتيح تقييم الأثار لمختلف السياسات والتدابير المتعلقة بالتجارة الخارجية.

خطة البحث :

قام البحث فى الجزء الأول بعرض الإطار النظري لإتفاقيتي العوائق الفنية أمام التجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية، كما تم التعرض فى الجزء الثانى إلى توضيح أهم المتطلبات الدولية الأوربية المطلوبة عند تصدير السلع الغذائية إلى أسواق الإتحاد الأوربى. كذلك انتقل البحث فى الجزء الثالث إلى إستعراض أهم الخطوات التى اتخذتها مصر للملاءمة مع المتطلبات الأوربية المطلوبة الخاصة بالصادرات الغذائية ، وأيضًا تناول تطور حجم الصادرات الغذائية المصرية مع دول الإتحاد الأوربى. وفى الجزء الرابع قام ببناء نموذج قياسي لتقدير أثر المتطلبات الأوربية على حجم الصادرات الغذائية المصرية. وفي الجزء الخامس تم عرض بعض التحديات التى تواجه المصدرين فى مصر عند تطبيق المتطلبات الأوربية المطلوبة. وإنتهى البحث بخاتمة ونتائج وبعض التوصيات.

الدراسات السابقة :

1- دراسة (Kai Mausch)[3] قامت الدراسة بتحليل أثر تطبيق معيار الممارسات الزراعية الجيدة الأوروبية على الصادرات الزراعية فى كينيا وذلك على العديد من المزارع ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن المزارع الكبيرة هى التى استطاعت أن تطبق هذا المعيار نظرًا لقدرتها على تحمل تكاليف مالية عالية، أما المزارع صغيرة الحجم فلم تستطيع تطبيقه.

2- دراسة (Hoda El-Enbaby)[4] توصلت إلى أن تدابير الصحة والصحة النباتية المفروضة على المصدريين المصريين لها تأثير سلبى على الصادرات المصرية، نظرًا لتحمل الشركات المنتجة والمصدرة تكاليف باهظة عند تطبيقها لتدابير الصحة والصحة النباتية المطلوبة . وترى الدراسة إنه يجب على الحكومة دعم الشركات لزيادة جودة الإنتاج من أجل التصدير ليس فقط للدول التى تطبق تدابير الصحة والصحة النباتية، ولكن إلى دول جديدة أخرى تطلب معايير عالية الجودة

3- أما دراسة (Jong Woo)[5] ترى أن متطلبات الصحة والصحة النباتية والمتطلبات الفنية أدوات سياسية تجارية مشروعة، يمكن أن تساهم فى ضمان سلامة وصحة الإنسان والحيوان والنبات إلا إن تجاوز الحكومات للحد الأدنى من هذه المتطلبات والتشدد فى تطبيقها قد يعوق نمو التجارة الدولية ويضر برفاه المستهلكين من خلال الحد من خيارتهم.

(1) الإتفاقيات المتعلقة بتطبيق المتطلبات الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية فى التجارة الدولية :

خضعت الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتى أنشئت عام 1947م لعدة مراجعات بهدف التحديث لمواجهة التغير فى ظروف التجارة الدولية، حيث مرت بعدة جوالات للمفاوضات كان أخرها جولة أوروجواى التى تمت فى الفترة من 1986- 1994 ومن أهم إنجازات هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO عام 1995[6]. وقد سعت الدول فى إطار منظمة التجارة العالمية وفى كثير من جولاتها إلى إقرار مبادئ أساسية لتحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية، والعمل على التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية، مما أعطى إنفتاحًا أكثر للأسواق المحلية أمام دخول المنتجات الأجنبية، الأمر الذى دفع غالبية الدول إلى وضع النظم واللوائح الفنية والمواصفات والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة، وإجراءات الصحة والصحة النباتية من أجل الحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين للمنتجات المستوردة من الخارج والتى يتم ترويجها فى الأسواق المحلية. خاصة مع إرتفاع المستوى المعيشي عبر العالم والذى جعل متطلبات المستهلكين فى غالبية الدول ترقى إلى إشتراطات منتجات مضمونة من حيث السلامة والجودة، وإحترام معايير الحماية الإجتماعية، والحفاظ على البيئة. وحيث أن وجود عدد كبير من النظم الفنية والمواصفات فى السلع يشكل صعوبات كبيرة بالنسبة للمنتجين والمصدرين وإنه بالإمكان إستخدامها كعوائق أمام التجارة، قام أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO) بإبرام إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة وإتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية، لوضع مجموعة قواعد ملزمة للدول الأعضاء تتعلق بكيفية إدارة تطبيق المعايير والمواصفات واللوائح الفنية فى التجارة الدولية والعمل على عدم إستغلالها لفرض عوائق جديدة أو مُقنعة أمام التجارة. وسنتناول أولاً إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة ، ثم إتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية.

(1-1) إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة Agreement Technical Barriers to Trade (TBT)

تعترف إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة بحق الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية (WTO) بإقرار اللوائح الفنية والمواصفات القياسية وإجراءات تقييم المطابقة التى تراها ضرورية لضمان جودة صادراتها أو لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، وحماية البيئة، أو لمنع الممارسات التى من شأنها تضليل المستهلك أو لحماية الأمن القومى، بشرط ألا تشكل هذه

اللوائح والمواصفات والإجراءات عوائق غير ضرورية أمام التجارة ، وأن تستند تلك اللوائح والمواصفات على أسس وأدلة وبيانات علمية.(7)

وتسرى الإتفاقية على كل من المنتجات الصناعية والزراعية، بإستثناء الإجراءات الصحية وإجراءات الصحة النباتية لخضوعها فى نطاق تطبيق إتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية، وبالنسبة للإجراءات المتعلقة بالمواد الغذائية مثل قياس جودة التعليب وخصائص التصدير فتخضع لأحكام الإتفاقيتين.(8)

وتقوم الإتفاقية بتقسيم المتطلبات الفنية إلى:

اللوائح الفنية (تطبيقها إلزامى): وهى اللوائح الملزمة التى تحدد خصائص المنتج مثل حجمه، وشكلة، ووظيفته وأدائه، وشكل العنونه والتغليف المطلوب قبل طرحة للبيع. وحيث أن طريقة إنتاج المنتج من شأنها أحيانًا أن تؤثر على خصائصه، فإن إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة تأخذ فى الإعتبار عند تعريف اللوائح الفنية خصائص طرق وعمليات الإنتاج أيضًا.

المواصفات القياسية (تطبيقها إختياري): وهى تلك القواعد الاختيارية التى يسترشد بها المنتجون فى حالة حرصهم على تحقيق مستوى معين من الجودة أو الأداء لمنتجاتهم.

وهكذا يتضح الفرق بين اللوائح الفنية والمواصفات القياسية من حيث الطبيعة الإلزامية لكل منها، في حين تكون المطابقة للمواصفات القياسية إختيارية تظل المطابقة للوائح الفنية أمراً إلزاميًا، مما يكون له تأثير على التجارة الدولية. بحيث أن السلع غير المطابقة للوائح الفنية لا تحصل على ترخيص الدخول إلى الأسواق الخارجية، فى حين أن السلع غير المطابقة للمواصفات القياسية يمكن أن تنفذ إلى الأسواق الخارجية، غير أن مدى إختراقها لتلك الأسواق يظل مرتبطًا بتأثير إختيارات المستهلكين الذين قد يفضلوا المنتجات المطابقة للمواصفات القياسية المحلية مثل معايير الجودة والألوان بالنسبة للمنسوجات والملابس، كما يمكن للمواصفات القياسية أن تتحول إلى لوائح فنية ونتيجة لذلك تصبح ملزمة.(9)

إجراءات تقييم المطابقة: هى الإجراءات التى يتم إتباعها للتحقق من أن المنتجات مطابقة للمتطلبات المنصوص عليها فى اللوائح الفنية والمواصفات القياسية، ويشمل ذلك إختبارات الفحص، والتفتيش، والتأكد من المطابقة، والإشهاد بالمطابقة.(10)

وتشجع الإتفاقية الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية على إستخدام المعايير الدولية لوضع اللوائح الفنية والمواصفات القياسية وإجراءات تقييم المطابقة. كبديل عن المعايير المحلية التى تختلف من دولة إلى أخرى الأمر الذى يؤدى إلى تعددية فى التطبيق، وللإسهام الذى يمكن أن يقدمة التوحيد القياسى الدولى فى نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. إلا إذا رأت الدولة العضو عدم ملاءمة أو فاعلية المواصفات الدولية فى تحقيق الأهداف المقصودة، وذلك نتيجة لوجود عوامل مناخية أو جغرافية أو تكنولوجية، تدفع الدولة إلى تبنى مواصفات مختلفة عن المواصفات الدولية. وفى مثل هذه الحالات يكون على الدولة العضو أن تخطر منظمة التجارة العالمية (WTO) بمشروع المواصفات الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة الخاصة بها، ومنح وقت كافي للتعليق من قبل الأعضاء الأخرى المهتمة، مع الإلتزام بأخذ هذه التعليقات فى الإعتبار عن الإعداد النهائى للمواصفات.[11]

كما طالبت الإتفاقية الدول الأعضاء بوضع نقاط إستفسار محلية فى كل دولة، بما يسهل على الدول الأعضاء الأخرى الحصول على المعلومات اللازمة بشأن أحدث المواصفات والمقاييس المطلوبة وأجهزة المعايير الخاصة بها. كذلك تشجع الإتفاقية الدول الأعضاء على المشاركة فى أنشطة المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، واللجنة الدولية الكهروتقنية (IEC) والتى تُعنى بوضع المواصفات القياسية وذلك لضمان أن المعايير المنبثقة عن هذه المنظمات تعكس مصالحها المتعلقة بالإنتاج والتجارة، وأيضًا المشاركة فى وضع التوصيات والدلائل التى يتم وضعها من قبل المنظمات الدولية المتخصصة المتعلقة بإجراءات تقييم المطابقة.

(1-2) إتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية

Agreement of Application of sanitary and phyto-sanitary measures (SPS)

إن إتخاذ تدابير حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات ليس أمرًا مستحدثًا فى جولة أورجواى.، إذ إن هذا الأمر كان متبعًا قبل جولة أورجواى ولكن فى إطار إتفاقيات ثنائية بين الدول بعضها البعض ودون ضرورة الإحتكام على مقاييس دولية بشأن تحديد ما يعتبر ضار بصحة الإنسان والحيوان والنبات. وقد نشأ عن ذلك إستخدام هذه التدابير كأساليب لإعاقة حرية التجارة ، والتميز التحكمي بين الدول الأعضاء رغم تشابها في نفس الظروف، ولذلك تم تصميم إتفاقية تدابير

الصحة والصحة النباتية لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات على أساس إستخدام مقاييس وإرشادات وتوصيات دولية حتى يسهل تبنيها من قبل المنتجين والمصدرين.

وتعرف تدابير حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات بأنها أى تدابير تُطبق لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات فى أرض البلد العضو من الأخطار الناشئة عن دخول أو وجود الأمراض أو الكائنات العضوية الحاملة للأمراض، وكذلك الحماية من الأخطار الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثة أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض الموجودة فى المواد الغذائية أو المشروبات أو الإعلاف. وتشمل التدابير كافة القوانين واللوائح التنظيمية والإجراءات ذات الصلة بحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات. بما فى ذلك طرق التجهيز والإنتاج والإختبار والمعاينة والمعالجة بالحجر الصحى، وكذا المتطلبات المرتبطة بنقل الحيوانات أو النباتات أو المرتبطة بالمواد اللازمة لبقائها على قيد الحياة خلال نقلها، ومتطلبات التعبئة والملصقات المبينة للمحتويات والمرتبطة بسلامة المواد الغذائية. وتوصى الإتفاقية بإتباع المقاييس والإرشادات الدولية التالية:

بالنسبة لسلامة المواد الغذائية ، يتم الإعتماد على المقاييس والإرشادات والتوصيات التى وضعتها اللجنة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمسماه بهيئة الدستور الغذائى (CoDEX). وبالنسبة لصحة الحيوان والأمراض التى مصدرها حيواني يعتمد على معايير المكتب الدولى للأوبئة الحيوانية (OIE). أما لصحة النبات فيعتمد على المقاييس والإرشادات والتوصيات التى تصدرها المنظمات الدولية والأقليمية العاملة فى إطار الإتفاقية الدولية لحماية النباتات (IPPC)[12].

وفيما يتعلق بأهم الحقوق والإلتزامات التى تضمنتها هذه الإتفاقية فإنها تتمثل فى:

- تعترف الإتفاقية بحق الدول الأعضاء فى اعتمادها معايير على أعلى مستوى مما يمكن تحقيقة من استخدام المقاييس والتوصيات الدولية ، لكن بشرط ألا تتعسف الدول الأعضاء فى إستخدام حقها وتسئ تطبيق المعايير والمقاييس الخاصة بها ، بحيث تصبح إجراءات تقييدية غير ضرورية للتجارة الدولية.
- تقضى الإتفاقية بشفافية المعايير والمقاييس الصحية التى تفرضها الدول الأعضاء وضرورة الإخطار عنها مسبقا بوقت كاف، وتتولى نقطة الاستفسار الوطنية الرد على إستفسارات

الدول الأعضاء فيما يخص الإجراءات الصحية المطلوبة، والحصول على المعلومات والمستندات المتضمنة نصوص القواعد وأى تعديلات جديدة تكون قد أدخلت عليها.

- على الدول الأعضاء عدم تميز تدابير حماية صحة الإنسان والنبات بصورة تحكمية أو دون مبرر بين الدول الأعضاء التى تسود فيها أوضاع مماثلة.
- كما تم لإتفاق على قبول مبدأ التعادل أو التناظر والذى ينص على أن تقوم الدول الأعضاء بقبول الإجراءات الصحية واجراءات الصحة النباتية للدول الأعضاء والأخرى على إنها معادلة للإجراءات لديها حتى ولو كانت تلك الإجراءات تختلف عن إجراءاتها وذلك بشرط أن يثبت البلد العضو المصدر للبلد المستورد على أن تدابيره تحقق مستوى حماية صحة الإنسان والنبات المناسب لدى البلد المستورد[13].

وهكذا يتضح أن هناك إرتباط وثيق بين هاتان الإتفاقيتان وبين النفاذ إلى الأسواق العالمية والقدرة التنافسية لاسيما للسلع ذات الأهمية التصدرية، حيث تفرض هاتان الإتفاقيتان لوائح ومعايير فنية ومتطلبات لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، كما تضعان وسائل وأساليب للتأكد من أن السلعة المنتجة أو المستوردة أو المصدرة تتفق مع هذه المعايير، وعلى الدول التى تسعى لزيادة صادراتها أن تتوافق مع هذه المعايير والمتطلبات.

(2) أهم المتطلبات التى تؤثر على قدرة الصادرات الغذائية على النفاذ إلى أسواق الإتحاد الأوربى

فى النظام العالمى الجديد لم تعد المزايا النسبية مثل توفر المواد الخام، وتوفر الأيدى العاملة الرخيصة هما العناصر الرئيسية فى منظومة التنافسية التجارية العالمية، بل أصبحت المعايير القياسية للحفاظ على صحة الإنسان وحياته والحيوان والنبات، والإرتقاء بجودة المنتج هى المحدد للقدرة التنافسية. ولتحقيق هذه المعايير لابد من توافر عدد من المتطلبات، منها متطلبات تتعلق بالمنتج ومكوناته ومراحل وطرق إنتاجه، ومتطلبات تتعلق بالحفاظ على البيئة، ومتطلبات تخص العمالة وظروف العمل.

وبالرغم من أن المعايير والمتطلبات المطلوبة للتصدير تعتبر مطلبًا دوليًا الآن، إلا إنها أوربية المنشأ ، حيث تعتبر منطقة أوربا هى أولى مناطق العالم التى أولت صحة الإنسان، وجودة السلع والمنتجات أهتمامًا كبيرًا. وحيث أن إحصاءات التجارة الخارجية لقطاع السلع الغذائية فى مصر تشير إلى إنخفاض نصيب الإتحاد الأوربى من إجمالى الصادرات الغذائية من 46% عام 1995

إلى 14% تقريبا عام 2017.[14] لذلك كان لابد من الإهتمام بدراسة أهم متطلبات الأسوق الأوربية حتى نتمكن من زيادة صادراتنا إلى هذا السوق الذى يتسم بشدة المنافسة وكثرة الإهتمام بالمعايير والإشتراطات الصحية والبيئية والإجتماعية، حيث طبقت دول الإتحاد الأوربى قى إطار إتفاقيتي العوائق الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية عدد من المتطلبات الخاصة على السلع الغذائية تتمثل فى السياسات والتشريعات والقيود والإجراءات، وذلك لإمكانية نفاذها داخل أسواقها، ومن أهمها:

(2-1) متطلبات حماية وأمان وصحة المستهلك

تم وضع عدد كبير من المتطلبات من قبل الإتحاد الأوربى وذلك لحماية وأمان صحة المستهلك من المخاطر الناتجة عن المضافات الغذائية والملوثات والسموم والجراثيم المسببة للأمراض، ولوقاية الإنسان من الأضرار الصحية المنقولة بواسطة النباتات أو المنتجات النباتية أو الحيوانية. وتشمل هذه المتطلبات أى تشريعات أو قرارات أو إجراءات ذات علاقة بخصائص المنتج النهائى بما فى ذلك طرق إنتاجه وفحصه والتفتيش عليه ، وإصدار الشهادات الخاصة به ، ومن أهمها:

(2-1-1) القوانين والتشريعات

وضعت المفوضية الأوربية مجموعة هامة من القوانيين والتشريعات المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة الحيوان وصحة النبات، ويصل أثر هذه القوانين والتشريعات إلى حد منع دخول السلع المستوردة كليًا أو جزئيًا إذا لم تستوفى الإشتراطات الموضوعة. ومن أمثلة ذلك اللائحة 2006/ 396(EC) والتى تحدد الحدود القصوى لبقايا المبيدات والأسمدة المسموح بتواجدها فى المواد الغذائية المعدة للإستهلاك البشرى أو الحيوانى والتى تصدر إلى دول الإتحاد الأوربى، وكذلك اللأئحة رقم 2001/466 والتى تحد من مستويات الافلوتوكسن فى الأغذية.[15] وبالتالى من الأهمية بمكان أن يقوم المصدر الأجنبى (من خارج الإتحاد الأوربى) بمراجعة تلك اللوائح والتعرف على النسب المسموح بها قبل بدء التصدير.

(2- 1-2) نظام تحليل المخاطر وتحديد نقاط التحكم الحرجة (الهاسب)

Hazard Analysis and Critical Control Point (HACCP)

نظام الهاسب هو نظام وقائى يهتم بسلامة الغذاء من خلال تحديد كل أنواع الأخطار التى تهدد سلامتة سواء أكانت بيولوجية (مثل البكتريا، الفيروسات، الطفيليات) أو كيمائية (مثل المبيدات) أو

فيزيائية، وذلك من بداية الإنتاج الأولى إلى الإستهلاك النهائى، ومن ثم تحديد ما يسمى بالنقاط الحرجة فى عملية التصنيع التى يلزم السيطرة عليها ثم تحليل هذه المخاطر ووضع خطة لكى تمنع أو تستبعد أو تقلل حدوث هذه المخاطر إلى المستوى الذى لا يمثل أى مشاكل على صحة المستهلك. كما يضع نظام الهاسب نظامًا لحفظ السجلات مما يوفر طريقة جديدة لتدقيق الوثائق حسب تواريخها، وتحديد المسئولية وتوزيع الأدوار.

وفي عام 1997م صدر نظام الهاسب الرسمى عن هيئة الدستور الغذائى Codex، حيث تم تعديل القواعد العامة لصحة الغذاء ليشمل نظام الهاسب.[16] وتأخذ المواد الغذائية التى تنتج طبقًا لهذا النظام صفة العالمية، حيث أن هذا يعطى ضمانًا كافيًا لبناء الثقة بين الدول، وأن الأغذية المنتجة طبقا لنظام الهاسب هى أغذية أمنه صحيًا.

وقد قام الإتحاد الأوربى بإصدار قرار بشأن صحة المواد الغذائية ، حيث تم إعتماد نظام (الهاسب) كوسيلة ضرورية للتأكد من توافق المواد الغذائية مع المواصفات الموضوعة طبقًا لقرارات الإتحاد لأوربى.

(2-1-3) نظام التتبع Traceability

لتوفير الغذاء الصحى فإنه لابد أن يخضع لمتابعة دائمة، تبدأ بمتابعة إنتاج المنتج من أول أصل ومنشأ المواد الخام والمواد الأخرى المضافة ومواد التعبئة وحتى توزيع المنتج ووصولة إلى المستهلك النهائى، وذلك لمعرفة فى أى المراحل حدثت عيوب المنتج والعمل على إصلاحها. وقد أصدرت منظمة الأ يزو العالمية مواصفات عملية التتبع عام 1987 والتى عن طريقها يمكن متابعة تاريخ حياة المنتج النهائى بواسطة تعريف إلكترونى مسجل لكل عملية. وتتمثل أهمية نظام التتبع فى إنه وسيلة للرد على المخاطر المحتمل تواجدها فى الأغذية، ففى حال وقوع حادث متعلق بالصحة والسلامة يتم معرفة السبب وفى أى مرحلة حدث، حيث يتم بسرعة سحب المنتج من السوق أو من المستهلك النهائى إذا لزم الأمر.[17]

ومما هو جدير بالذكر أن نظام التتبع يسمح للمنتجات الغذائية فى حال وقوع حادث متعلق بالصحة والسلامة بأن يتم معرفة السبب ، وفى أى مرحلة حدث وذلك عن طريق العودة إلى مراحل إنتاجها لمعرفة ذلك ، بينما يكون على العكس شهادة تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة

(الهاسب) والتى تم تصميمها لمنع المشاكل من الحدوث من بدايتها ، والكشف عن مشاكل المنتجات قبل أن تصل إلى المستهلك.

(2-1-4) شهادة الممارسات الزراعية الجيدة GAP

هى شهادة تتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة، وتشهد لحاملها بأن منتجاتة الزراعية صحية. وقد قام الإتحاد الأوربى بإعداد النظام الأوربى فيما يتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة (EUREPGAP) فى عام 1997 وهى عبارة عن هيئة تتبع القطاع الخاص تضع المعايير الطوعية للشهادات الخاصة بالمنتجات الزراعية الصحية حول العالم. وتشكل أعضاء هذه الهيئة من المنتجين الزراعين وبائعي التجزئة الذين لديهم الرغبة فى تحديد المعايير والإجراءات الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة ، وتصدر هذه الهيئة شهادة تشهد لحاملها بأن منتجاته صحية، وهذا يعني أن "EUREPGAP" نظام يبدأ قبل باب المزرعة والذى يشمل العمليات ما قبل زراعة البذور وحتى تسليم المنتج خارج المرزعة وذلك لضمان جودة المنتجات، وبعد خروج المنتج من المزرعة يخضع لتقييم يستند إلى معيار أخر يتعلق بالتصنيع والتعبئة. وصمم معيار" EUREPGAP" للمحافظة على ثقة المستهلك فيما يتعلق بنوعية وسلامة الغذاء، كما يهدف إلى ترشيد إستخدام مستلزمات الإنتاج لضمان سلامة وصحة العاملين. ولكى تتم عملية التصدير إلى دول الإتحاد الأوربى لابد للمصدرين من التسجيل للحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة "EUREPGAP " والتى يتطلب الحصول عليها المرور بالعديد من الخطوات من تسجيل وإشراف ورقابة وتتبع وإختبار للأصول والأصناف الوراثية وطرق الرى، وكميات المبيدات المسموح بتواجدها.[18]

(2-2) المتطلبات البيئية

يعتبر الإتحاد الأوربى من أكثر التكتلات الإقتصادية تشددًا فى تطبيق المتطلبات البيئية على السلع والمنتجات المستوردة من الخارج، حيث تعد هذه المتطلبات من المحددات الهامة لدخول أى منتج إلية. وتستهدف هذه المتطلبات حماية البيئة من الأضرار التى تحدث من إستهلاك أو إستعمال سلعة أو منتج ما نظرًا لما قد يصدر عنه أو يحويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان والنبات، أو يخل بالتوازن الذى يربط بين عناصر النظام البيئى. والمتطلبات البيئة أما أن تكون متعلقة بالمنتج نفسه (كتشريعات المنتج والعلامات الخاصة به). أو متعلقة بعملية الإنتاج

(كالعلامات التى توضح أن عملية الإنتاج لا ينتج عنها أى ملوثات للبيئة)، أو متعلقة بالعبوات ومواد التعبئة والتغليف.

ومن أهم المتطلبات البيئية التى يفرضها الإتحاد الأوربى على جميع السلع والمنتجات الواردة إليه هى:

(2-2-1) شهادات التوافق الدولية

تتميز هذه الشهادات بتغطيتها لجميع المتطلبات البيئية بمافى ذلك الجانب القانونى لمعظم دول الإتحاد الأوربى وهى بذلك تعتبر ضمان التوافق مع أدلة الإنتاج الأوربية والتقيد بأساليبها وتقنياتها والإلتزام بالتشريعات والقوانين الأوربية المرتبطة بحماية البيئة، ومن هذه الشهادات مايلى:

- علامة CE الأوربية

تعتبر علامة CE من أهم شهادات التوافق والمواءمة البيئية على المستوى الدولى، وهى من أهم المتطلبات البيئية التى تؤثر على نفاذ السلع المصدرة إلى أسواق الإتحاد الأوربى، وتضع هذه العلامة مجموعة من المحددات الفنية والبيئية لابد من توافرها فى المنتجات التصديرية للحصول على ترخيص بوضع علامة CE الأوربية، ومن أهم هذه المحددات الحصول على شهادة إدارة الجودة الشاملة الأيزو 9000 أو أحد نماذجها، الإلتزام بالمعايير والمتطلبات المتعلقة بصحة وحماية المستهلك، والسلامة فى الاستعمال، والمتطلبات البيئية للتعبئة والتغليف.[19]

وفى حالة التطابق للمنتج مع المواصفات الأوربية يمنح المنتج شهادة بوضع علامة CE ويتم الفحص الدورى والمتابعة للتأكد من إستمرارية الإنتاج بالمواصفات الأوربية.

- العلامة البيئية Eco- labeling

هى علامة بيئية تعطى بيانات للمستهلك عن الأثار البيئية للمنتجات وهى تعتبر من الشروط الأساسية للسلع ضمانًا لتنافسيتها وراوجها لدى المستهلك لاسيما فى أسواق الإتحاد الأوربى. ويشترط لمنح العلامة البيئية لأى منتج توفر معايير محددة للحفاظ على البيئة والجودة فى الإنتاج، وذلك بناء على تقييم دورة حياة المنتج كاملة بدء من مراحل إستخراج المواد الخام ثم الانتاج والتوزيع والاستهلاك والتخلص من النفايات وعادة ما تكون هذه العلامة صالحة لمدة عام واحد فقط، لذا لابد من تجديدها سنويًا. ومن أهم العلامات البيئية التى يفضل المستهلكون فى دول

الإتحاد الأوربى وجودها على المنتجات لبيان مدى التأثير على البيئة والصحة العامة هى علامة «Blue Angel» الألمانية وتشمل جميع المنتجات المستوردة بما فيها السلع الغذائية[20]

(2-2-2) متطلبات التعبئة والتغليف

تتمثل أهمية التعبئة والتغليف فى إحتواء ونقل ومناولة وتقديم السلع وحماية المنتج من مختلف المؤثرات الخارجية، وعرض مختلف التعليمات الموجهة للمستهلك، كإسم المنتج وتاريخ الإنتاج والصلاحية، والمكونات والمضافات وشروط التخزين، ودرجة الجودة.

ولقد أصدر الإتحاد الأوربى الدليل الإرشادى لمتطلبات التعبئة والتغليف الخاصة به والتى تهدف إلى حماية البيئة، ومنع أى خطر على صحة المستهلكين. ولا تغطى المتطلبات العلبة أو الكيس أو الزجاجة المعبأ فيها المنتج وحسب، بل تمتد إلى علب الكرتون المستعملة لتعبئة الجملة، والمنصات الخشبية التى تكدس عليها تلك العلب، والكسوة البلاستيكية التى كثيرًا ما يلف كل ذلك بها.[21]

ومن أهم هذه المتطلبات والضوابط ما يلى:

- يحظر إستخدام المكونات السامة وما نحواها من مواد خطرة من رماد وعوادم وإنبعاثات فى تصنيع العبوة سواء كانت عبوات النقل أو عبوات البيع. وهناك مواد محظورة على سبيل القطع وهى مركبات الرصاص والزنك والكاديوم وسداسي الكروم وذلك لما لها من أثار مسرطنة ، في إستخدام مركباتها ضمن مكونات مواد العبوات فضلاً عن إعاقتها عمليات التدوير.
- تعبئة وتغليف المنتج المصدر بشكل مقبول بيئيًا ، وبما يتواقف مع سياسات إدارة النفايات فى الأسواق الأوربية عند التخلص منها حيث يجب أن يكون على نحو يسمح بالتقليل من مصدر النفايات (Reduction)، ويتحقق هذا من خلال إقلال وزن العبوات وإقلال سمكها أو حجمها، أو إعادة استعمال العبوات (Reuse)، أو إعادة تدوير النفايات (Recycling) أو إستعادة أكبر كمية من النقايات (Recover). ولتسهيل الجمع وإعادة الاستخدام والإسترداد لابد من الإشارة على العبوة إلى طبيعة مواد التعبئة المستخدمة وذلك لتصنيفها، وكذلك يجب أن تحمل العبوة العلامات البيئية المناسبة مثل علامة إعادة التدوير إذا كانت العبوة صالحة لذلك.

(3-2-2) نظام الإدارة البيئية

لخلق القدرة التنافسية اللازمة للتواجد فى أسواق الدول المتقدمة وخاصة دول الإتحاد الأوربي يلزم ذلك تطبيق نظام الإدارة البيئية، ووفقًا لإتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة TBT والتى تؤكد على ضرورة توافق السلع المصدرة مع المواصفات والمعايير الوطنية والدولية المعترف بها، فإن نظام الإدارة البيئية وبخاصة الأيزو 140001 يُعد من أهم الأدوات التى يمكن أن تستخدم لتحقيق هذا الهدف.

ويقصد بنظام الإدارة البيئية مجموعة من أنظمة الإدارة للتعامل مع الأبعاد البيئية لعمليات الإنتاج والمنتجات لتحقيق التوافق مع القوانين والتشريعات التى تحسن الأداء البيئي وتدعم الحماية البيئية ومنع التلوث، كما تساعد الإدارة البيئية الجيدة على إستهلاك الطاقة والمياة بكفاءة عالية وبالتالى تقلل النفقات وتحافظ على الموارد. وبالتالى فإن تطبيق نظام الإدارة البيئية والحصول على شهادة الأيزو 140001 يعني التوافق مع المتطلبات البيئية للأسواق العالمية وأسواق الإتحاد الأوربى.

(3-2) المتطلبات الإجتماعية

هى مجموعة من المتطلبات أو الإشتراطات المرتبطة بحماية العمال وظروف العمالة وبيئة العمل. وقد قامت هيئة التجارة الأوربية بإصدار ميثاق معروف بـ «Code of Conducts BSCT» يحتوى على مجموعة من المتطلبات والتى يجب أن يلتزم بها المصدرون للسلع إلى الإتحاد الأوربى، وذلك بهدف تحقيق تحسين فى بيئة العمل وضمان ظروف العمل العادلة.[22]

ومن أهم متطلبات واشتراطات هذا الميثاق الحد الأقصى لساعات العمل الرسمية، الحد الأدنى للأجور، الحد الأدنى لعمر الأيدى العاملة (عمالة الأطفال)، منع الإجراءات التعسفية ضد العاملين ، الإبتعاد عن العمل بالإكراه أو السخرة، قواعد تطبيق الصحة والسلامة المهنية، الإلتزام بالتعويض عن الصحة والأمن والحوادث المتعلقة بالعمل ، ضرورة الضمان الإجتماعى، اعطاء الجماعات العماليه داخل المصنع كامل الحرية فى التجمع والتحاور والمناقشات.

وتجدر الإشارة إلى أن المتطلبات والإشتراطات الواردة بهذا الميثاق مستمدة من مواثيق منظمة العمل الدولية (ILo)، ومن ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن المعايير الخاصة بشروط الحصول على شهادة المسئولية المجتماعية المعروفة بـ (SA8000) والتى تتعلق بدور الوحدة الإنتاجية أو المصنع فى خدمة المجتمع المحيط بة فى البلد المصدر.[23]

وهكذا يتضح أن متطلبات التصدير إلى أسواق الإتحاد الأوربى تتضمن مجموعة من المعايير الصحية والقواعد الفنية التى تحكم جودة المنتجات وأساليب الإنتاج وسلامة السلع الغذائية وصحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات.

(3) مدى إستيفاء مصر للمتطلبات والمعايير الأوربية الخاصة بالصادرات الغذائية وأثر ذلك على قدرتها التنافسية

إن لتنمية الصادرات المصرية والوقوف أمام المنافسة العالمية ، يجب أن تكون السلع والمنتجات المصرية مطابقة للمواصفات القياسية الدولية، ولقد أولت مصر اهتمام كبير فى وضع كثير من الإجراءات والتدابير والتشريعات للتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية.

وفى هذا الجزء سوف نتعرف على أهم الجهود التى قامت بها مصر من أجل تطبيق المواصفات القياسية والشروط الصحية الدولية والأوربية الخاصة بالسلع الغذائية، كما نحلل الأداء التصديرى للسلع الغذائية المصرية مع دول الإتحاد الأوربى، ثم ندرس إلى أى مدى توافقت الصادرات الغذائية المصرية مع المتطلبات الأوربية .

(3-1) الجهود التى بذلتها مصر للتوافق مع متطلبات نفاذ صادراتها الغذائية إلى الأسواق الأوربية

إن حصول مصر على عضوية منظمة التجارة العالمية عام 1995، خطوة هامة ترتب عليها الإلتزام بالإتفاقيات المنبثقة من هذه المنظمة ومنها إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية ، ووفقًا لمبادئ هاتين الإتفاقيتين تزايد الإتجاه نحو إيجاد نظام موحد وقياسى للمواصفات العالمية لجودة السلع والمنتجات بما يشجع بلوغ كفاءة أعلى فى الإنتاج، وتسهيل التجارة وشفافية السوق بما يخدم تحقيق أهداف سياسة الصحة العامة وسلامة الغذاء وحماية البيئة.

فاهتمت مصر بصفة خاصة بالمواصفات القياسية حيث قامت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة (EOS) وهى جهة رسمية مسؤولة عن أنشطة التقييس الهادفة إلى زيادة تنافسية المنتجات المصرية فى الأسواق الدولية والأقليمية ، بالتعاون مع برنامج تحديث الصناعة بوضع برنامج يستهدف توافق المواصفات القياسية المصرية مع المواصفات الدولية ، حتى تتمكن المنتجات المصرية من النفاذ إلى الأسواق الخارجية. ويقصد بتوافق المواصفات القياسية المصرية مع المواصفات القياسية الدولية أن تتوازى نصوص المواصفة المصرية مع المواصفة الدولية

المناظرة. وليس من الضرورى أن تتطابق معها، ولكن يجب أن لا تحتوى بنودًا تتعارض مع المواصفة الدولية. ولقد تم الإنتهاء من توافق ما يقرب من عشرة آلاف مواصفة قياسية مصرية مع الموصفات الدولية. كما تم الأخذ بالتوجهات الأوربية فى الصناعات المرتبطة بالصحة والأمان.[24]

كما قامت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة (EOS) بوضع المواصفات القياسية لتطبيق نظم سلامة الأغذية فى المصانع طبقًا لنظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة «هاسب».

كذلك من ضمن الجهود التى تبذلها مصر إنشاء المركز المصرى لمعلومات سلامة الغذاء (EFSIC) فى عام 2004 لرفع كفاءة وتحسين نظام ضمان سلامة الغذاء بالنسبة للجهات المنتجة والموزعة.

وأيضا تم إنشاء مشروع بناء القدرات التجارية (TCB) Trade Capacity Buildingوذلك بالتعاون بين (UNIDO) وإيطاليا ووزارة التجارة الخارجية المصرية ، ويهدف هذا المشروع إلى زيادة وعى المصدرين بمتطلبات سلامة الغذاء الخاصة بالإتحاد الأوربى، وأهمية ضرورة تطبيق سياسة التتبع.

ولقد قدم هذا المشروع مساعدات مالية تقدر بحوالى 4,6 مليون دولار تستخدم فى تمويل التكنولوجيا المطلوبة لتنفيذ سياسة التتبع.

كما تم إنشاء المركز المصرى لتتبع الصادرات الزراعية الصناعية "ETRACE" بالتعاون مع (UNIDO) ، ويهدف هذا المركز إلى تنفيذ سياسة التتبع للصادرات الزراعية– الصناعية المصرية إلى أسواق الإتحاد الأوربى.[25]

كذلك تم إنشاء مشروع Agricultural Export for Rural Income (AERI) بالتعاون مع (USAID) وذلك بهدف معرفة متطلبات ومعايير الأسواق الخارجية ومساعدة صغار المزارعين إلى النفاذ إلى أسواق التصدير الخارجية.

وأيضًا تم إنشاء مشروع التوأمة بين مصر والإتحاد الأوربى منذ سبتمبر 2015 بالتعاون بين مصر وفرنسا وأسبانيا لدعم الجودة والبيئة التشريعية والمواصفات القياسية المصرية بما يتماشى مع المعايير الأوربية.

وكخطوة إيجابية فى التوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية تم إصدار قرار من وزارة الزرعة بحظر إستخدام المبيدات الكيماوية فى الأراضى الجديدة المستصلحة مثل مشروع شرق العوينات، ومشروع تنمية جنوب الوادى. وأيضا قامت كل من وزارتي الزراعة والتجارة بإصدار قرار مشترك رقم (670) لسنة 2017[26] يهدف إلى وضع منظومة جديدة لتطوير الزراعة المصرية وفقا للإشتراطات الدولية والحدود المعتمدة لمتبقيات المبيدات ومعايير هيئة الدستور الغذائي (CODEX). حيث يشترط وجود سجلات لرش المبيدات توضح المبيدات المستخدمة والتى يجب أن تكون ضمن المبيدات المصرح بها من وزارة الزراعة المصرية وطرق الرش المتبعة، والتأكد من مراعاة فترة الأمان قبل الحصاد ومعايرة أجهزة الرش، وضرورة تطبيق برامج فعالة لمكافحة الآفات الزراعية، وإنه سيتم منح المزارع المعتمدة ومحطات التعبئة أكواد يتم وضعها على مستندات الفحص والعبوات المصدرة لسهولة عمليات التتبع فى حالة رفض أي شحنة.

كما نظم المجلس التصديرى للحاصلات الزراعية بالتعاون مع جمعية تنمية وتطوير الصادرات البستانية (هيا) البرنامج التدريبى (go Global) والذى يساعد ويدعم صغار المصدرين على الإلمام بأساليب النفاذ للأسواق الخارجية وذلك من خلال تطبيق الممارسات الجيدة فى الزراعة للحصول على منتج أمن وصحى.

كما تم الموافقة على قانون إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء عام 2017، والهيئة القومية لسلامة الغذاء هيئة مستقلة تهدف إلى حماية صحة المستهلك عن طريق التأكد من أن الغذاء المنتج، المصنع ، الموزع، أو المتداول يحقق أعلى معايير السلامة والصحة.

أما فيما يتعلق بعدد الشركات المصرية الحاصلة على شهادة إدارة الجودة الشاملة ISO 9001، وشهادة الإدارة البيئية ISO 14001، وشهادة سلامة الغذاء ISO 2200 ، فيوضح الشكل رقم (1) زيادة عدد الشركات التى منحت شهادة ISO 9001 من 1535 شركة فى عام 2007 إلى 2687 شركة فى عام 2016 بزيادة مئوية حوالى 75% خلال العشر سنوات. أما عدد الشركات التى حصلت على شهادة ISO-14001 بلغت 306 شركة فى عام 2007 لتصل إلى 982 شركة فى عام 2016 ، بزيادة حوالى 321%. أما بالنسبة لشهادة ISO 22001 زاد عدد الشركات التى منحت الشهادة من 8 شركات فقط عام 2007 إلى 308 شركة عام 2016 بزيادة

تبلغ 466%. وهذا العدد المطلق للشركات الحاصلة على شهادات الأيزو رغم ضألتة إلا إنه يقدم دلالة على محاولة القطاع الصناعى التكيف مع المتطلبات الدولية.

هذه هى أمثلة من الإجراءات والخطوات التى إتخذتها مصر للتوافق مع المتطلبات الدولية خاصة الأوربيه المتعلقة بصحة وسلامة الغذاء والمحافظة على البيئة.

شكل رقم (1)

عدد الشركات المصرية التي منحت شهادات الأيزو خلال الفترة (2007 – 2016)

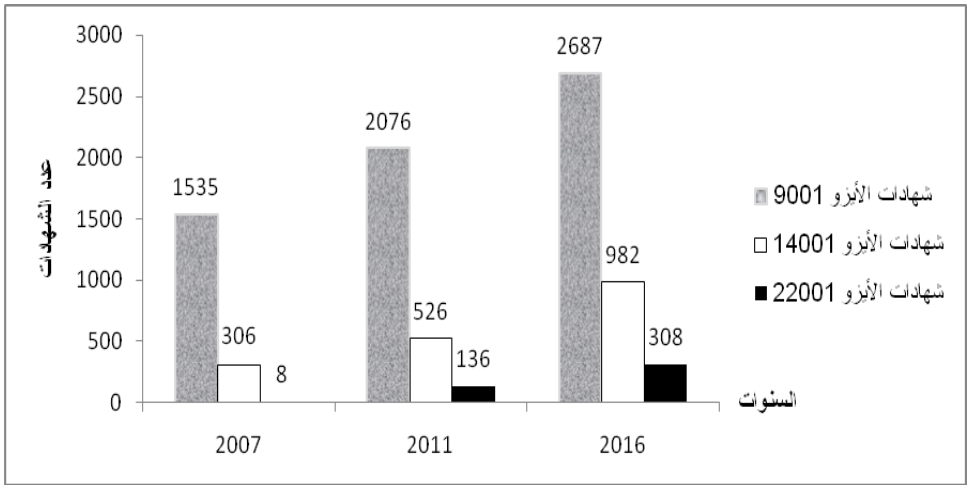

المصدر : https://www.iso.org/the_iso_survey.htmi

(3-2) الأداء التصديرى للسلع الغذائية المصرية

نتعرف فى هذا الجزء على تطور الصادارت الغذائية المصرية خاصة مع دول الإتحاد الأوربى، من عام 1995 وهو العام الذى طبق فيه إتفاقية العوائق الفنية امام التجارة والصحة النباتية حتى 2017 وهو أحدث عام متوفر فيه بيانات التجارة الخارجية.

حيث توضح بيانات الجداول رقم 2،1 بالملحق زيادة قيمة صادرات السلع الغذائية من 345 مليون دولار عام 1995 إلى نحو 7.305 مليار دولار فى عام 2017. وذلك رغم تذبذبها بين الإرتفاع والإنخفاض خلال فترة الدراسة، ومن ثم نجد أن معدل نمو الصادرات الغذائية يشهد بدوره تفاوتًا واضحًا ليصل إلى أعلى معدل له 55% عام 2017، مقابل أعلى معدل نمو سالب بلغ

16.9 عام 1997 ، وبالنسبة لمساهمة الصادرات الغذائية لإجمالى الصادرات السلعية يتبين إنها إرتفعت من حوالى 10%عام 1995 إلى 28% تقريبا عام 2017.

أما الصادرات الغذائية إلى دول الإتحاد الأوربى فقد إرتفعت قيمتها من 158 مليون دولار عام 1995 لتصل إلى 1.014 مليار دولار عام 2017، إلا إنه رغم هذه الزيادة فقد تذبذبت قيمتها بين الإرتفاع والإنخفاض خلال الفترة محل الدراسة لتسجل أعلى معدل نمو 55% عام 2004، وأقل معدل نمو كان بالسالب بلغ 14.5 عام 1996. كذلك يبين لنا إنخفاض مساهمة الصادرات الغذائية للإتحاد الأوربى لإجمالى الصادرات الغذائية من 46% عام 1995 لتصل إلى أدنى مستوى لها عام 2017 لتمثل 14% تقريبا.

ذلك فى الوقت الذى تسجل فيه الصادرات الغذائية أعلى معدل نمو لها وذلك كما سبق إيضاحة ، مما يؤكد على تراجع معدل نمو الصادرات الغذائية إلى أسواق الإتحاد الأوربى. ويؤكد هذا الوضع الشكل رقم (2) والذي يوضح متوسط معدل النمو السنوى لكل من إجمالى الصادرات الغذائية المصرية للإتحاد الأوربى، والصادرات الغذائية المصرية لباقى دول العالم.

شكل رقم (2)

متوسط معدل النمو السنوى للصادرات الغذائية المصرية

خلال الفترة (1995- 2017)

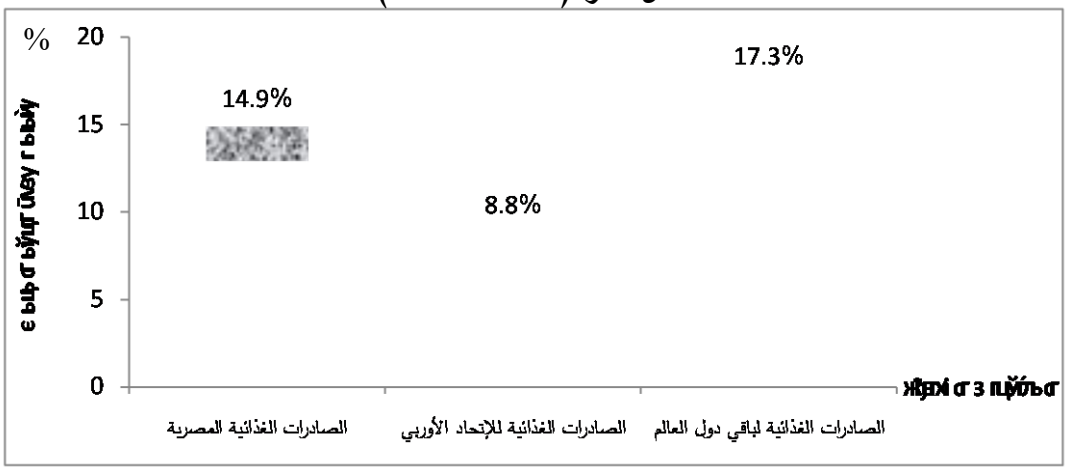

المصدر: تم حساب النسب بناء على بيانات الجدول رقم (1) بالملحق.

حيث يتبين إنخفاض متوسط معدل النمو السنوى للصادرات الغذائية لدول الإتحاد الأوربى والذى يبلغ 8.8% خلال الفترة 1995- 2017 بالمقارنه بكل من متوسط معدل النمو السنوى للصادرات الغذائية المصرية والذى يساوى 14.9%، ومتوسط معدل النمو السنوى للصادرات الغذائية لباقى دول العالم والذى يقدر بـ17.3%.

(3-3) مدى توافق الصادرات الغذائية المصرية مع المتطلبات الأوربية

على الرغم من الجهود التى بذلتها مصر للتوافق مع المتطلبات الأوربية إلا إن متوسط معدل النمو السنوى للصادرات الغذائية لدول الإتحاد الأوربى كان أقل من متوسط معدل النمو السنوى لباقى دول العالم وذلك كما سبق إيضاحة، مما يدل على أن هذه الجهود التى إتخذتها مصر لم تكن كافية. فعلى سبيل المثال: صدر عن نظام الإنذار السريع داخل الإتحاد الأوربى إعادة شحنات من البطاطس بعد تصديرها عام 1998 بدعوى إصابتها بالعفن البنى، وتم بناء على ذلك حظر إستيراد البطاطس حتى عام 2001. وفى عام 1999 علقت المفوضية الأوربية إستيراد الفول السودانى من مصر بسبب تركز السموم الفطرية فيه. وعلى الرغم من إصدار وزراتا الزراعة واستصلاح الأراضى والتجارة الخارجية المرسوم الوزاري رقم 2 لسنة 2000 الذى يشمل كافة مراحل إنتاج الفول السودانى وتصنيعة فى مصر. وكذلك ينص على الحدود القانونية من كميات السموم الفطرية فى الفول السودانى المحلى بخمس ملي جرام للكيلو جرام الواحد من محتوى سم الفطريات ب$_1$، وبعشر ملي جرام للكيلو جرام من مجمل محتوى السموم الفطرية. إلا إن هذا لم يتوافق مع الحدود القانونية فى الإتحاد الأوربى والتى تعتبر متشددة حيث تبلغ 2 ملي جرام من محتوى سم الفطريات ب$_1$، 4 ملي جرام للكيلو جرام من مجمل محتوى السموم الفطرية.[27] كذلك اعتمدت المفوضية الأوربية أنظمة شاملة تتعلق بسلامة الأغذية من الأسماك وتصنيع الأسماك، بهدف حماية صحة المستهلكين الأوربية مما أدى إلى فرض حظر على الواردات من الأسماك من مصر عام 1999.

كذلك إشترط الإتحاد الأوربى منذ عام 2002 على واردات منتجات الصناعات الغذائية الواردة إليه ضرورة أن تكون خاضعة لنظام التتبع، كما إنه فى عام 2005 دخل قانون الأغذية العام حيز التنفيذ والذى يأخذ بالمبدأ الوقائى إتجاه الواردات إليه بإعتباره وسيلة من وسائل ضمان صحة المواطنين الأوربيين.[28]

أيضا فى يوليو 2010 تم حظر إستيراد 47 سلعة مصرية (من أبرزها الفاصوليا الخضراء، والبسلة الخضراء، والفول الأخضر)

كذلك يؤكد النظر إلى الجدول رقم (3) بالملحق والشكل رقم (3) والذى يوضح عدد الإجراءات التى تم إتخاذها إتجاه الصادرات الغذائية المصرية فى أسواق الإتحاد الأوربى ليس فقط عدم توافق الصادرات الغذائية المصرية مع المتطلبات الأوربية، بل أيضا تشدد الإتحاد الأوربى فى هذه المتطلبات حيث نلاحظ زيادة القيود الفنية (الإجراءات والمعايير الفنية وإصدار الشهادات) من لا شيء (صفر) عام 1995 لتصل إلى 93 إجراء عام 2017. كما يتضح أيضًا أن الصادرات الغذائية التى واجهت أعلى قيود فنية فى أسواق الإتحاد الأوربى هى مجموعة المواد الغذائية المصنعة والمشروبات والخل والتبغ ، أما القيود الصحية (إجراءات الصحة والصحة النباتية) فقد إرتفعت بشكل كبير من 23 إجراء عام 1995 إلى 678 إجراء عام 2017، وتستحوذ مجموعة الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية على أكبر قيود صحية يليها المنتجات النباتية، ثم المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ.

كما تعتبر متطلبات الصحة والسلامة أكثر القيود التى فرضت على الصادرات الغذائية المصرية حيث تمثل 71% من إجمالى المتطلبات، يليها متطلبات الأفات والأمراض، ثم متطلبات الغذاء والأعلاف، أما متطلبات وضع البطاقات والتعبئة والتغليف بلغت نسبة 9% وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (4) بالملحق، والشكل رقم (4).

شكل رقم (3)

عدد الإجراءات الفنية والصحية الأوربيه تجاه الصادرات الغذائية المصرية

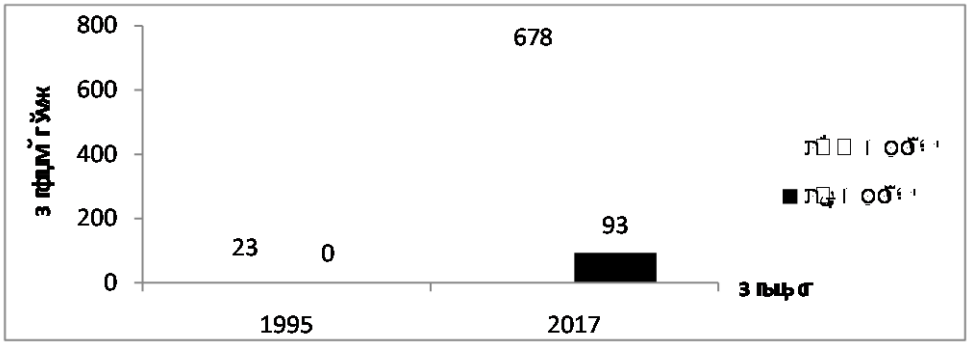

المصدر: بناء على البيانات الواردة بالجدول رقم (3) بالملحق

شكل رقم (4)

عدد الإجراءات التى إتخذت إتجاه الصادرات

الغذائية المصرية وفقا لتنوع المتطلبات الأوربية

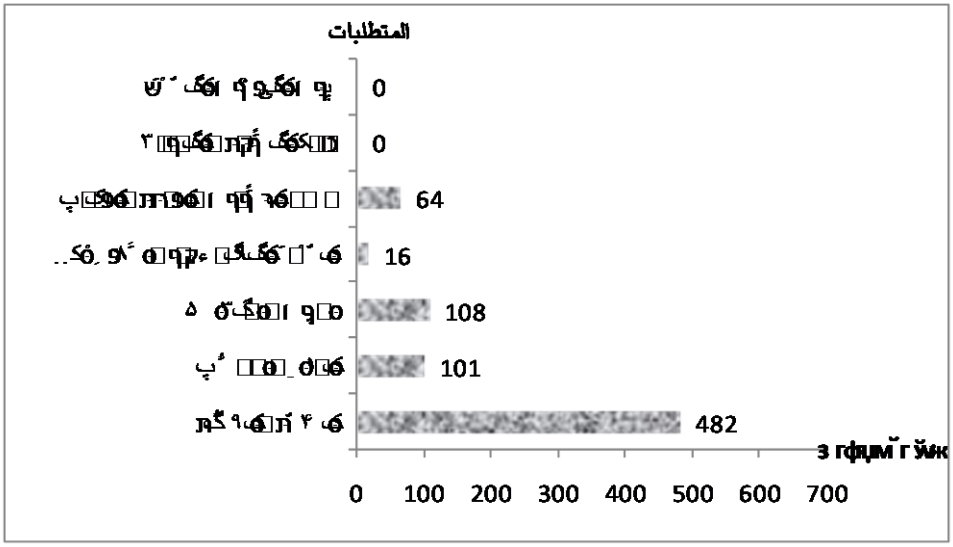

المصدر: بناء على البيانات الواردة بالجدول رقم (4) بالملحق.

وبناء على ما سبق يمكن القول بتحقق فرضية البحث والتى تفترض تشدد الإتحاد الأوربى فى الم تطلبات الصحية والفنية التى يفرضها على الصادرات الغذائية المصرية.

وأمام هذا الوضع يصبح من الضرورة توجية مزيد من الاهتمام لمراعاة المعايير والمقاييس الفنية والصحية من أجل تجنب مزيد من إستخدام مثل هذه المعايير كقيود على الصادرات الغذائية.

إلا إنه رغم ذلك تجدر ملاحظة أن نمو صادارت مصر الغذائية خلال سنوات الدراسة لباقى دول العالم كما سبق إيضاحه يشير إلى تحقيق مصر لوضع تنافس أفضل فى الأسواق الخارجية، وذلك بفضل الجهود المبذولة فى مجال الإلتزام بالمواصفات القياسية العالمية لجودة السلع والمنتجات.

(4) الدراسة التطبيقية

يستهدف هذا الجزء التحقق من وجود علاقة إيجابية أو سلبية تربط بين الطلب على الصادرات الغذائية المصرية من قبل دول الإتحاد الأوربي والمتطلبات الفنية والصحية الأوربية وذلك خلال الفترة (1995 – 2017).

(4-1) النموذج المختار ومتغيرات الدراسة

من خلال دراسة الأبحاث والدراسات التطبيقية[29] التي قامت ببناء نماذج للعلاقة بين الطلب على الصادرات والعديد من المتغيرات وقع الاختيار على نموذج الجاذبية "Gravity Model" للتجارة الخارجية[30] ، والذي يتيح تقييم الأثار لمختلف السياسات والتدابير المتعلقة بالتجارة الخارجية. وتستند التقديرات في نموذج الجاذبية على المسافة بين "بلدين" إضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى لكل منهما ، فيرى النموذج أن البعد الجغرافي بين الدول يلعب دورًا هامًا في حجم المبادلات التجارية بينهما على إعتبار أن بُعد المسافة يزيد من تكاليف النقل مما يؤدي إلى إنخفاض حركة التجارة بين تلك الدول بسبب إرتفاع تكلفة النقل.

ويأخذ نموذج الجاذبية للتجارة الدولية الصيغة التالية :

$$Y_{ij} = G \frac{X_i \quad X_i}{D_{ij}}$$

في هذه الصيغة تشير (Y_{ij}) إلى تدفق التجارة (صادرات أو واردات) بين البلدين (ij) و (G) إلى مقدار ثابت ، في حين تشير (D_{ij}) إلى المسافة بين البلدين (ij) ، بينما تشير (X_i) إلى الحجم الاقتصادي للبلد (i) الذي يتم قياسه والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ، ونفس الشيئ (X_J) تعبر عن الحجم الاقتصادي للبلد j ويتم قياسه بالناتج المحلي الإجمالي. كما يمكن تحويل المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي القياسي عن طريق إستخدام اللوغاريتمات ، بحيث تكون المعادلة الخطية لنموذج الجاذبية للتجارة على النحو التالي :

$$\ln Yij = \propto_0 + \beta_1 \ln X_i + \beta_2 \ln X_j + \beta_3 \ln D_{ij} + \mu_I$$

كما يمكن إدراج بعض المتغيرات الأخرى التي تساهم في تدفقات التجارة الخارجية بين الدول. وبناء على نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية استخدمت الدراسة بعض المتغيرات الاقتصادية التي

يتوقع أن يكون لها تأثير على الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الإتحاد الأوربي وهي تنقسم إلى : متغير تابع متمثل في حجم صادرات مصر الغذائية إلى دول الإتحاد الأوربي ويرمز له بالرمز (Y_{ij}) ، وتم الحصول على بيانات هذا المتغير من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.[31]

أما المتغيرات التفسيرية فهي : الناتج المحلي الإجمالي لمصر بالدولار بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2010 ، ويرمز له بالرمز (gdP_i) ، ومن المتوقع وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي لمصر وحجم الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الإتحاد الأوربي ، حيث أن زيادة معدل النمو في الدولة المصدرة (مصر) يدفع بها إلى تصدير فائض الإنتاج لديها إلى الأسواق الخارجية. أما المتغير التفسيري الثاني فهو الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد الأوربي بالدولار بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2010 ويرمز له بالرمز (gdP_j) ، ومن المتوقع وجود علاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع وذلك لأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد الأوربي تمكن السوق الأوربي من إستيعاب المزيد من السلع لتلبية الطلب المتزايد فيه مما يساهم في زيادة الصادرات الغذائية المصري لديه. والمتغير التفسيري الثالث يتمثل في سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي ويرمز له بالرمز ($Exch_i$) ، ومن المتوقع وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الصادرات الغذائية إلى دول الإتحاد الأوربي ، فالزيادة في سعر الصرف الأجنبي، تعني إنخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي تصبح أسعار الصادرات المصرية أرخص من وجهة نظر المقيمين بالإتحاد الأوربي فيزداد الطلب عليها. ومصدر بيانات هذه المتغيرات الثلاثة هو "The World bank"[32]، والمتغير التفسيري الرابع هو مؤشر المسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة من دول الإتحاد الأوربي وهو مكون رئيسي في نموذج الجاذبية في التجارة الدولية ويرمز له بالرمز ($Dist_{ij}$) ، ومن المتوقع وجود علاقة عكسية بين هذا المتغير والمتغير التابع ، لأن البعد الجغرافي بين مصر ودول الإتحاد الأوربي يزيد من تكلفة النقل الجوي والبحري وبالتالي يعتبر عائقًا أمام الصادرات المصرية حيث يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الصادرات السلعية ، وتم الحصول على هذا البيان من قاعدة بيانات (CEPI)[33] ، أما المتغير الخامس فتم إختياره بناءً على هدف هذه الدراسة التطبيقية ، وهو متغير صوري "Dummy Variable" يعبر عن المتطلبات الفنية والصحية الأوربية للسلع الغذائية ، ويرمز له بالرمز (Dum_{ij}) ، ويأخذ هذا

المتغير القيمة "صفر" في الفترات التي لا يكن هناك تأثير للمتطلبات الفنية والصحية على صادرات مصر الغذائية ، ويأخذ القيمة "واحد" في الفترات التي كان لهذا المتغير تأثيرًا على صادرات مصر الغذائية ، ومن المتوقع وجود علاقة عكسية بين المتطلبات الفنية والصحية والطلب على صادرات مصر الغذائية ، فكثرة التشدد في المتطلبات الفنية والصحية ينصرف في شكل إنخفاض حجم الصادرات الغذائية المصرية ، ومصدر هذا البيان هو منظمة التجارة العالمية (WTO)[34].

ومن العرض السابق للمتغيرات التي تم إختيارها للدراسة التطبيقية فإنه يمكن توصيف نموذج الجاذبية للتجارة الدولية الذي سيتم إستخدامه في الشكل التالي:

$$\text{In } Y_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \text{ In } gdP_i + \beta_2 \text{ In } gdP_j + \beta_3 \text{ In } Exch_i + \beta_4 \text{ In } Dist_j + \beta_5 \text{ In } Dum_{ij} + \mu_t$$

حيث : β_0 تمثل الحد الثابت ، $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ تمثل معلمات النموذج ، وحيث أن معلمات النموذج اللوغارتمي تعبر عن المرونات ، إذن هذه المعلمات تمثل المرونات بالنسبة لحجم الصادرات الغذائية المصرية ، μ_t يمثل عنصر الخطأ العشوائي t تمثل الفترة الزمنية 1995 – 2017.

(4-2) إختبار استقرار السلاسل الزمنية

غالبًا ما تتسم السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية بعدم الإستقرار ، وذلك لأن معظم المتغيرات الاقتصادية تتغير وتنمو مع الزمن ، الأمر الذي يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن ، وبالتالي فإن إستخدام سلاسل زمنية غير مستقرة في تقدير العلاقات الاقتصادية يؤدي إلى وجود ما يعرف بظاهرة الإنحدار الزائف "Spurious Regression" الأمر الذي يترتب عليه مشاكل في التحليل والإستدلال القياسي. لذا فإن التأكد من إستقرار وسكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدا قبل إجراء تقدير النموذج يُعد الخطوة المنهجية الأولى.

ولإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية نستخدم اختبارات جذور الوحدة "Unit Root Test" التي تتضمن عدة أنواع من الإختبارات ، منها إختبار ديكي – فوللر الموسع "Augmented Dickey-Fuller" ويتمثل الفرض العدمي وفقًا لهذا الإختبار بأن السلسة الزمنية للمتغير تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة ، والفرض البديل يتمثل بعدم وجود جذر الوحدة في

السلسلة الزمنية للمتغير أي أنها مستقرة. وبالنظر إلى نتائج الإختبار الواردة بالجدول رقم (5) بالملحق نجد أن :

عند إجراء الإختبار على المستوى الأولى لمتغيرات الدراسة تبين أن قيمة تاو (τ) المحسوبة بالقيم المطلقة أقل من قيم تاو (τ) الجدولية بالقيم المطلقة ، سواء في حالة وجود مقطع واتجاه زمني أو في حالة وجود مقطع ثابت أو في حالة عدم وجود مقطع، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرض العدمي بوجود جذر وحدة في متغيرات السلاسل الزمنية بمعنى أنها غير مستقرة. وبتطبيق الإختبار على الفرق الأول للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج تبين أن القيم المحسوبة المطلقة لإختبار تاو (τ) أكبر من القيم الجدولية المطلقة ، مما يؤدي إلى رفض الفرض العدمي بوجود جذر وحدة وقبول الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة ، أي أن السلاسل الزمنية التي تعبر عن متغيرات النموذج هي سلاسل زمنية مستقرة الفرق الأول.

(4-3) تقدير نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية

بعد التحقق من إستقرار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية ، وتحويل المتغيرات غير المستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة ، نأتي إلى تقدير نموذج الجاذبية وذلك بعد أخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية غير المستقرة. وقد جاءت نتائج التقدير كما هو وارد بالجدول رقم (6) بالملحق ، والمعادلة التالية :

$$\begin{aligned} \text{In } Y_{ij} = 0.021 \quad &+ \quad 0.610 \text{ In } gdP_i \quad + \quad 0.340 \text{ In } gdP_j \\ &(2.196) \qquad (4.137) \qquad (3.071) \\ &+ 0.314 \text{ In } Exch_i - 0.371 \; Dist_{ij} - 0.498 \; Dum_{ij} \\ &(3.071) \qquad (-3.307) \qquad (-4.396) \end{aligned}$$

وتشير الأرقام بين الأقواس أسفل المعلمات المقدرة إلى قيم اختبار T (Test) المحسوبة.

وكانت قيم كل من معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$:Adjusted – R-squared) ، وإحصاء ديربن واتسون (Durbin-Watson state : DW)

$$\overline{R}^2 = 73\% , \quad DW = 1.9$$

والذي يتبين منها ما يلي :

تشير نتائج التقدير إلى معنوية معلمات المتغيرات التفسيرية ، وهو ما يتضح من خلال قيمة Prob (P) والتي جاءت أقل من 5% ، وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية جميعها لها أهمية وتأثير حقيقي على حجم صادرات مصر الغذائية إلى دول الإتحاد الأوربي.

كما توضح قيمة وإشارة المعلمات $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ العلاقة بين المتغيرات التفسيرية الخاصة بهم وحجم الصادرات الغذائية المصرية إلى الإتحاد الأوربي علاقة طردية ، وذلك كما هو متوقع بناء على النظرية الاقتصادية ، فكل زيادة مقدارها 1% في الناتج المحلي الإجمالي لمصر ، والناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد الأوربي ، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري ، يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الإتحاد الأوربي بمقدار 0.6% ، 0.3% ، 0.3% على التوالي.

أما قيمة وإشارة المعلمتين β_4, β_5 توضح أن العلاقة بين كل من المسافة الجغرافية بين مصر ودول الإتحاد الأوربي ، والمتطلبات الفنية والصحية وحجم الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الإتحاد الأوربي علاقة عكسية وذلك كما هو متوقع وفقًا للنظرية الاقتصادية ، فزيادة مقدارها 1% في هاتين المتغيرين تؤدي إلى إنخفاض في حجم الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الإتحاد الأوربي بمقدار 0.4% ، 0.5% تقريبًا على التوالي. وهذه النتيجة تعني أن كثرة المتطلبات الفنية والصحية لها تأثير سلبي على حجم الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الإتحاد الأوربي. وبهذه النتيجة تتحقق وتتأكد فرضية البحث.

أما بالنسبة لمدى مساهمة المتغيرات التفسيرية جميعا في تفسير المتغير التابع ، فيتضح لنا من قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ ، والتي جاءت تساوي 73% ، أن حوالي 73% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع ترجع إلى المتغيرات التفسيرية.

كذلك يلاحظ من قيمة إختبار "F" المحسوبة والتي جاءت مساوية 20.01 أن العلاقة المقدرة ذو معنوية إحصائية.

كما قدرت قيمة إختبار دير بن واتسون D.W بنحو 1.97 والتي تقع في منطقة عدم الإرتباط الذاتي ، مما يعني بعدم وجود إرتباط سلسلي بين قيم عنصر الخطأ العشوائي لهذا النموذج. هذه هي أهم النتائج التي تم الحصول عليها من الدراسة التطبيقية ، والتي نستنتج منها أن المتطلبات الفنية والصحية التي تفرضها دول الإتحاد الأوربي على وارداتها من السلع والمنتجات الغذائية يعد معوقًا لدخول الصادرات الغذائية المصرية إلى أسواقها ، فكثرة هذه المتطلبات والتشدد فيها أدى إلى عدم استطاعت مصر الإلتزام بتطبيقها بشكل كافي ، مما إنعكس في شكل إنخفاض الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الإتحاد الأوربي.

ومعنى هذا إنه على الرغم من أن متطلبات التصدير إلى الأسوق الأوربية تتضمن مجموعة من القواعد الفنينة والمعايير الصحية التي تحكم جودة السلع والمنتجات وأساليب الإنتاج، وصحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات. إلا أنه في نفس الوقت نجد أن هذه المتطلبات تمثل تحديًا كبيرًا للمصدرين في مصر.

(5) تحديات تطبيق مصر للمتطلبات الفنية والصحية الأوربية على صادراتها الغذائية

يوجد العديد من التحديات التي تعرقل تطبيق مصر للمتطلبات الفنية والصحية الأوربية على الصادرات الغذائية وتشمل تلك التحديات الآتي :

أن الإمتثال لهذه المتطلبات يستدعى تغيرات في طرق وأساليب الإنتاج والتصنيع ، وتوافر الخبرات الفنية ، كما أن التقيد بنظم التبليغ وتقييم الإمتثال للمتطلبات والمعايير وتكاليف الإختبار والاعتماد كلها إجراءات تتطلب الكثير من القدرات التقنية والمالية التي تتجاوز قدرات المصدرين خاصة الشركات المتوسطة والصغيرة ، كذلك تجد هذه الشركات صعوبة كبيرة في التعرف على المواصفات والإشتراطات الفنية التي يطلبها الإتحاد الأوربي على السلع والمنتجات التي تصدر إليه، حيث أن عملية الإعلان التي تشتمل عليها إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة وإتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية تعد غير كافية لمساعدة الشركات المصدرة على التعرف وفهم المواصفات والإشتراطات الفنية والصحية المطلوبة. علاوة على ذلك فإن تطبيق هذه المتطلبات على دورة الإنتاج ككل ورهن النفاذ إلى الأسواق الأوربية بعمليات وطرق الإنتاج سوف يؤثر بالسلب على الصادرات الغذائية المصرية ، فعلى سبيل المثال إدخال إعتبارات مثل معايير العمل ، وحقوق الإنسان ، وعمالة الأطفال وغيرها من الإعتبارات التي ترتبط بعمليات وطرق الإنتاج والتي ليس لها دخل بالمنتج النهائي الذي يتم تداوله ، سوف تؤدي إلى تأثير عكسي على الصادرات ومن ثم على قدرتها التنافسية في الأسواق الأوربية.

الخاتمة :

تواجة مصر الكثير من المتطلبات الفنية والصحية الأوربية المطلوب للصادرات الغذائية المصرية، ولمواجهة هذا الوضع لم يعد أمامنا من بد سوى توفير الظروف المناسبة للإستجابة لمتطلبات رفع

القدرة التنافسية لصادراتنا الغذائية فى الأسوق الخارجية، سواء المتطلبات المتعلقة بالنوعية أو تلك المرتبطة بسلامة المنتج.

النتائج :

- إن المتطلبات الصحية من أكبر العوامل المؤثرة على إمكانية تصدير السلع الغذائية للإتحاد الأوربى يليها المتطلبات الفنية.
- تعسف دول الإتحاد الأوربى فى استحدام المواصفات القياسية ومعايير الصحة العامة والنباتية.
- المبالغة فى تطبيق أحكام إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية، خاصة أن هاتين الإتفاقيتين قد أتاحت لدول الإتحاد الأوربى الحق فى وضع معايير خاصة بها فيما تتطلبة من مواصفات فى السلع والمنتجات الغذائية التى تدخل أسواقها.

التوصيات :

- دراسة المتطلبات الصحية والمواصفات القياسية التى تهتم بها الأسواق الخارجية والتى تؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات من السلع الغذائية المصرية.
- إنشاء جهاز واحد متخصص لمتابعة تطورات المتطلبات الدولية للصادرات ، على أن يشمل هذا الجهاز فنيين قادرين على مسايرة المتغيرات والمتطلبات الدولية.
- التوسع فى إستخدام النظم الحديثة المتطورة فى عملية جمع المحاصيل والتعبئة والحفظ والتخزين وغيرها من متطلبات الجودة لإنتاج صالح للتصدير.
- إستخدام العديد من الحوافز التصديرية والتى تأتى فى مقدمتها الحوافز التمويليه، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التى قامت بتطبيق تلك المتطلبات والمعايير الدولية.
- ضرورة أن تساند الحكومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من تطبيق المتطلبات المطلوبة وتفادى مشاكل التكاليف المترتبة على ذلك.
- متابعة ما يصدر من لوائح وتنظيمات فى الإتحاد الأوربي وغيره من الدول وما يحدث من تغيرات ، ونشرها على مجتمع المصدرين من رجال الأعمال تجعل المصدرين المصرين على دراية أولا بأول بكافة التشريعات واللوائح المؤثرة على الصادرات.

الملحـــــق

جدول رقم (1) تطور قيمة الصادرات الغذائية المصرية للفترة (1995-2017)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات المصرية	إجمالي الصادرات الغذائية المصرية	إجمالي الصادرات الغذائية المصرية إلى الإتحاد الأوروبي	إجمالي الصادرات الغذائية المصرية إلى الأتحاد الأوروبي	إجمالي الصادرات الغذائية المصرية إلى باقي دول العالم	نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات المصرية %	نسبة الصادرات الغذائية للأتحاد الأوروبي إلى إجمالي الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي %	نسبة الصادرات للإتحاد الأوروبي إلى إجمالي الصادرات الغذائية المصرية %	نسبة الصادرات الغذائية إلى باقي دول العالم إلى إجمالي الصادرات الغذائية المصرية %
1995	3444	345	1800	158	187	10	8.8	45.8	54.2
1996	3534	362	1935	135	227	10.2	7	37.3	67.7
1997	3907	301	1852	104	197	7.7	5.6	34.5	65.5
1998	3195	371	1348	112	259	9.5	8.3	30	70
1999	3500	347	1453	111	236	9.9	7.6	32	68
2000	5375	492	235	97	395	9.3	4.3	19.7	80.3
2001	4834	537	1834	132	395	10.9	7.2	25	75
2002	5545	552	1930	155	397	10	8	28	72
2003	7407	771	3798	192	579	10.4	6.9	25	75
2004	9661	1081	3671	198	783	11.2	8.1	27.6	72.4
2005	13912	1288	4735	356	923	10	7.5	27.6	72.4

السنة	إجمالي الصادرات المصرية	إجمالي الصادرات الغذائية المصرية	إجمالي الصادرات الغذائية المصرية إلى الإتحاد الأوروبي	إجمالي الصادرات الغذائية المصرية إلى الأتحاد الأوروبي	إجمالي الصادرات الغذائية المصرية إلى باقي دول العالم	نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات المصرية %	نسبة الصادرات الغذائية للأتحاد الأوروبي إلى إجمالي الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي %	نسبة الصادرات للإتحاد الأوروبي إلى إجمالي الصادرات الغذائية المصرية %	نسبة الصادرات الغذائية إلى باقي دول العالم إلى إجمالي الصادرات الغذائية المصرية %
2006	16728	1377	6404	375	902	7.9	5.9	29.4	70.6
2007	19334	1721	6229	477	1344	9	7.7	27.7	72.3
2008	25966	2599	9600	669	1930	10	7	27.7	74.2
2009	24182	3697	7730	823	2874	15.2	10.6	22.3	77.7
2010	26331	3959	8328	747	3212	15	9	18.9	81.1
2011	31582	4111	10638	818	3293	13	7.7	19.9	80.1
2012	29417	2682	4878	723	3949	12.5	8.6	20	80
2013	28779	4394	8565	865	3529	15.3	10.1	19.7	80.3
2014	26812	4369	8819	805	3564	16.3	9.1	19	81
2015	21967	4344	6472	736	3508	19.3	11.4	17.3	82.7
2016	25468	4707	7453	980	3727	18.5	13.1	20.8	79.2
2017	25943	7305	8336	1014	6291	28.2	12.2	13.9	86.1

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

جدول رقم (2)

معدل النمو السنوى للصادرات الغذائية المصرية

السنة	معدل النمو السنوي للصادرات الغذائية المصرية%	معدل النمو السنوى للصادرات الغذائية للإتحاد الأوربى %	معدل النمو السنوى للصادرات الغذائية لباقى دول العالم %
1995	–	–	–
1996	4.9	14.5–	21.4
1997	16.9 –	23–	13.2–
1998	23.3	7.7	31.5
1999	6.5–	0.08–	8.9–
2000	41.8	12.6–	67.4
2001	7.1	36	صفر
2002	4.7	17	0.05
2003	39.7	23.9	45.8
2004	40.2	55	26
2005	19	19.5	19
2006	0.9–	5.3	3.2–
2007	34.8	27	37.9
2008	51	40.3	55
2009	42	23	49
2010	7.1	9–	11.8
2011	3.8	9.5	2.5
2012	10.4–	10.4	10.4
2013	19	18	19.7
2014	0.6–	7–	0.09
2015	2.7–	8.6–	1.6–
2016	10.9	33	6.2
2017	55	34.7	69

المصدر: من إعداد الباحثة بناءًا على بيانات قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

جدول رقم (3)

عدد الإجراءات* التى واجهت الصادرات الغذائية

المصرية من دول الإتحاد الأوربى

وصف المنتج	1995		2017	
	الإجراءات الفنية	الإجراءات الصحية	الإجراءات الفنية	الإجراءات الصحية
– الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية		16	18	258
– منتجات نباتية		–	23	204
– الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت والشموع		3	13	38
– المواد الغذائية المعدة، المشروبات، المشروبات الروحية ، الخل، التبغ		4	39	178
المجموع	–	23	93	678

المصدر: http://ww.i–tip.wto.org/good/forms/product view new .

* تم قياس الإجراءات التى إتخذتها دول الإتحاد الأوربى تجاه الصادرات الغذائية المصرية بعدد الإخطارات التى وصلت لمنظمة التجارة العالمية من قبل دول الإتحاد الأوربى إلتزامًا بمبدأ الشفافية المعمول به وفقًا لمبادئ منظمة التجارة العالمية.

جدول رقم (4)

عدد الإجراءات التى إتخذتها دول الإتحاد الأوربي تجاه الصادرات الغذائية المصرية وفقًا لنوع المتطلبات الأوربية

المتطلبات	2000		2017	
	الفنية	الصحية	الفنية	الصحية
الصحة والسلامة	1	58	9	473
الغذاء والأعلاف	13	18	45	56
الأفات والأمراض	–	46	–	108
الحدود المسموح بها والاستخدام المقيد للمواد	–	10	–	16
وضع البطاقات والتعبئة والتغليف	8	2	39	25
تقييم المطابقة والمعايير	–	3	–	–
فئات المنتجات المحددة	–	4	–	–
متطلبات محددة أخرى	–	5	–	–
الإجمالى	22	146	93	678

المصدر: http://www.i-tip.wto.org/good/forms/product view new

جدول رقم (5)

نتائج إختبار ديكي – فوللر الموسع لإستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج خلال الفترة (1995-2017)

المتغيرات	قيمة إحصاء تاو τ على المستوى الأولى للبيانات				قيمة إحصاء تاو τ بعد إجراء الفرق الأول			
	يوجد مقطع واتجاه	يوجد مقطع	بدون مقطع	النتيجة	يوجد مقطع واتجاه	يوجد مقطع	بدون مقطع	النتيجة
$In\ Y_{ij}$	2.05585 –	0.104518–	2.092147 –	غير مستقر	3.502374 –	3.654184 –	3.05366 –	مستقر
$In\ gdP_i$	2.862690	1.33755 –	1.823922 –	غير مستقر	3.1898 –	3.1699 –	3.91960 –	مستقر
$In\ gdP_j$	1.73592	1.95049 –	4.62257 –	غير مستقر	3.46466 –	3.28640 –	3.05635 –	مستقر
$In\ Exch_i$	0.8385	1.07627 –	1.06525 –	غير مستقر	0.22457 –	2.9418 –	3.8435 –	مستقر
Dum_{ij}	1.74703	0.87316 –	0.122121 –	غير مستقر	12.5279 –	12.74346 –	13.0158 –	مستقر
القيمة الحرجة τ الجدولية								
مستوى معنوية 1%	4.4407	3.7695	2.674290		4.467895	3.788030	2.679775	
مستوى معنوية 5%	3.632896	3.00486	1.957204		3.644963	3.012363	1.958088	
مستوى معنوية 10%	3.254621	2.64224	1.608175		3.261452	2.646119	1.607870	

المصدر : تم تكوين الجدول بواسطة الباحثة من خلال نتائج إختبار ديكي – فوللر الموسع بإستخدام برنامج Views 9

جدول رقم (6)

تقدير نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية

Variable	Coefficient	Std Error	t-statistic	Prop (P)
C	0.021968	0.010002	2.196360	0.0625
gdP_i	0.610263	0.147490	4.137656	0.0261
gdP_j	0.340847	0.110976	3.071357	0.0001
$Exch_i$	0.314255	0.118380	3.500211	0.0114
$Dist_{ij}$	0.371642 -	0.112356	3.307718-	0.0032
Dum_{ij}	0.498567 -	0.113405	4.396340-	0.0042
R Squared		0.76883	F-statistic	20.0165
Adjusted R-squared		0.73457	Prob (F-statistic)	0.00000
Durbin – Watson stat		1.9730		

المصدر : تم تكوين الجدول بواسطة الباحثة بإستخدام برنامج Eviews 9

هوامش الدراسة :

1. قاعدة وبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
2. المرجع السابق.
3. Kai Mausch, Doymar Mithofer, Solomon Asfaw and Hermann Waibel "Impact of Europe GAP standard in Kenya: Comparing Small Holders to Large- Scale Vegetable Producers" Conference on International Agricultural Research for Development university of Bonn, October 11-13,2006.
4. Hoda El-Enbaby, Rana Hendy and Chahirzaki "The Impact of standards on Egyptian trade: Evidence from SPS measures" topics in middle Eastern and African Economies, vo1.17, Issuno.1May 2015.
5. Jong Woo Kang and Dorothea Ramizo "Impact of Sanitary and phytosanitary Measures and Technical Barriers on International trade" MPRA paper no. 82352, posted 7, November 2017.
6. World Trade Organization “Status of WTO Legal Instruments, 2015, P5.
7. http//: www.WTO, Legal Texts, Technical Barriers Uruguay Round, Agreement on Technical Barriers to trade.
8. Ibid.
9. مجلس التعاون الدولى الخليجى العربى "إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وإنتعاشاتها على دول مجلس التعاون" إدارة منظمة التجارة العالمية وقطاع الشؤون الإقتصادية والتنموية، 2017، ص81.
10. S.C. Arora, “An overview of conformity assessment in International Trade Center, UNCTAD/WTO, ISO, Bulletin No. 77, December 2005, p2.
11. http//: www.WTO, Op. Cit.
12. United States trade Representative, Report on Sanitary and Phytosanitary Measures, March, 2014, p 10.
13. Ibid, P 8.
14. من البيانات الواردة بالجدول رقم (1) الملحق.
15. Dian Atef, “The Impact of Health and Environmental Measures on Egyptian Agro-food Exports to the Eu, Paper Submitted to ERF 13th Annual Conference, December, 2006, p12.

16. Richard F. Stier and Others, "Constraints to HACCP Implementation in Developing Countries, Part III, Food Safety Magazine, December 2002/January 2003.
17. B. Boutros and Others, "Food Safety Traceability Systems in the Maritime Catering Logistics", Scientific Research, Food and Nutrition Sciences, 2014, p. 1451.
18. هاجر بغاضه "التعريف بالنظام الأوربي فيما يتعلق بالممارسات الزراعة الجيدة" ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى ، المركز الوطنى للسياسات الزراعية ، موجز سياسات رقم 26، دمشق، سوريا 2008، ص ص1-7.
19. UNCTAD, "Environmental Requirement and Market Access for Developing Countries" Sao Paulo, 2004, P 13.
20. Eckart Naumann, "Eco-labeling : Overview and Implications for Developing Countries, Development Policy Research Unit, University of Cape Town. DPRU Policy Brief No. 01/P19, 2001, p 16.
21. إدارة جودة التصدير ، دليل الشركات المصدرة الصغيرة ومتوسطة الحجم ، الطبعة الثانية ، جنيف ، مركز التجارة الدولي (ITC) ، 2012 ، ص 89.
22. Patrick Macklem and Micheal Trebilcock "New standards compliance strategies: Corporate Codes of Conduct and Social Labeling Program" A Research Report Prepared for the Federal Labour Standards Review, Toronto, 2006, P 23.
23. Ibid, p 14.
24. موقع هيئة المواصفات والجودة www.eos.org.eg/ar
25. UNIDO "SPS Compliance : A requisite for Agro-industrial exports from Developing Countries" UNIDO's Trade Capacity Building Programme, Vol. 7, Australia, Nov., 2007, P, 9.
26. http//: www.egypt export group.
27. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأسكوا" ، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، نيويورك ، 2005 ، ص 41.
28. سعد الله عمارة ، " معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوربية"، مجلة العلوم الاقتصادية ، (2) ، العدد 17 ، 2016 ، ص 101.
29. S. Arita, L. Mitchel & J. Beckman. "Estimating the Effects of selected Sanitary and Phytosanitary Measures and Technical Barriers to Trade

on US.EU-Eu Agricultural Trade, Economic Research Report, (199), 2015.

- A.C. Disdiet, L. Fontagne and M. Mimouni, "The Impact of Regulation on Agricultural Trade: Evidence from the SPS and TBT Agreements, American Journal of Agricultural Economics 90 (2), 336-350, 2008.

30. J. Anderson and Van Wincoop, Gravity with Gravitas : a Solution to the border Puzzle, American Economic Review, 93(1), 170-192, 2003.

31. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة التجارة الخارجية للسنوات 1995-2017 . البيانات المنشورة لكل دول من دول الإتحاد الأوربي على حدة وتم تجميعها بواسطة الباحثة.

32. http://www.worldbank.org/indicators data base.
33. http://www.Cepii.fr/CEPII
34. http://www.i-tip.wto.org/good/forms/product view new.